

مكتب رئيس الوزراء

مناقصة علنية رقم 1/24 لتقديم خدمات استشارة، إدارة ومرافقة مهنية لمديرية تطوير خليج حيفا لصالح المجلس الوطني للاقتصاد في مكتب رئيس الوزراء

1. مكتب رئيس الوزراء (يشار إليه فيما يلي بـ **المكتب**)، يرغب بقبول عروض السعر لتقديم خدمات لمديرية تطوير خليج حيفا، كل ذلك حسب التفاصيل الواردة في مستندات المناقصة.

أهداف المديرية

2.1. لقيادة لتطوير وتعزيز اقتصادي - اجتماعي لخليج حيفا على وجه الخصوص، ومدينة حيفا الكبرى على وجه العموم، التي تشتمل على رؤيا لإنشاء مراكز تشغيل وسكن ثرية وعالية الجودة لصالح سكان شمال دولة إسرائيل وتحسين في جودة الهواء والبيئة لسكان الخليج. وذلك، استمراراً لقرار الحكومة رقم 472 من التاريخ الموافق 25.10.2020، استمراراً للتقرير الملخص من قبل لجنة المدراء العاميين في موضوع تعزيز وتطوير خليج حيفا، الذي تم نشره في التاريخ الموافق 7.6.2021، ولقرار الحكومة رقم 2262 من التاريخ الموافق 08.01.2017 ورقم 529 من التاريخ الموافق 06.09.2025، من خلال إعطاء تركيز على الخطوط الأساسية للحكومة الـ - 36 وواجبات الحكومة لتحسين جودة الحياة في منطقة حيفا وفي الخليج، ومن خلال ذلك إنشاء منطقة سكنية، تقنيات عالية (هاي تيك)، مواقع طبيعية، مواقع ترفيهية، وصناعة نظيفة.

2.2. بالإضافة إلى ذلك، فإن وظيفة المديرية هو الترويج لاستراتيجية لتطوير وتعزيز منطقة خليج حيفا، الذي يتركز في تحسين جودة حياة سكان الخليج، من خلال مشاريع اقتصادية كبيرة التي تغير الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية القائمة اليوم في الخليج، مثل أيضاً الاستعداد للملائم لمرافق الطاقة التي تهدف إلى التوقف عن تكرير البترول ونشاط الصناعة البتروكيماوية في خليج حيفا، إيجاد حلول بديلة، وذلك من أجل استيفاء احتياجات مرافق الطاقة الحيوية لضمان الاستمرارية في تأدية وظيفتها، وفي وقت لاحق إلى الاتجاه العالمي لتقليص استخدام الوقود الأحفوري، بما في ذلك الغاز النفطي المسال، والانتقال إلى الطاقات المتجددة.

2.3. هدف الاستراتيجية المذكورة هو قيادة تطوير حضري كبير وذي مغزى، الذي فيه ما يؤدي إلى تغيير شكل المنطقة كلها، من منطقة مع صناعة ثقيلة إلى منطقة التي تدمج السكن، التشغيل، الصناعة النظيفة ومناطق خضراء، وكل ذلك في جهد للصمود أمام الجداول الزمنية التي تمت التوصية عليها في لجنة المدراء العاميين.

3. **فترة التعاقد** بين المزود والمكتب ستتم لفترة 12 شهراً. للمكتب محفوظ الحق في تمديد فترة التعاقد بفترة إضافية وحتى - 48 شهراً إضافياً.

4. **شروط الحد الأدنى** للمشاركة في المناقصة هي على النحو التالي:

4.1. شروط حد أدنى مهنية:

4.1.1.1. مقدم العرض فعّل خلال السنوات الـ 5 التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العروض للمناقصة - "مديرية" لتقديم خدمات استشارة ومرافقة مهنية، بالشكل الذي اشتمل على كل الخصائص التراكمية على النحو التالي:

4.1.1.1.1. تم تفعيل المديرية لصالح هيئة عمومية كما تم تعريفها في هذه المناقصة.

4.1.1.1.2. تم منح خدمات المديرية في إطار تعاقد مباشر بين مقدم العرض وبين صاحبة الدعوة المديرية.

4.1.1.1.3. مقدم العرض فعّل المديرية لما لا يقل عن مدة 24 شهرًا متتابعًا.

4.1.1.1.4. المبنى التنظيمي للمديرية ومضمون نشاطها تم تحديده وتعريفه من قبل الهيئة العمومية، والتي

اشتملت على طاقم جوهرى الذي فيه ما لا يقل عن 4 من أصحاب مناصب مخصصة، بحيث

أنه تم تشغيل كل صاحب منصب مخصص في مشروع بحجم في المعدل لا يقل عن - 60 ساعة

في الشهر.

4.1.1.1.5. المديرية قدمت للهيئة العمومية خدمات استشارة ومرافقة مهنية في مجالات عمل جوهرية في

الهيئة العمومية.

4.1.1.1.6. تعاقدت المديرية مع مزودين ثانويين (كما تم تعريفهم أعلاه)، وفقًا لاحتياجات وتعريفات الهيئة

العمومية، بحجم في المعدل لا يقل عن 500,000 ش. ج. (لا يشمل ضريبة القيمة المضافة) في

السنة.

4.1.1.1.7. المقابل الذي تم دفعه إلى مقدم العرض (لا يشمل ضريبة القيمة المضافة) عن تفعيل المديرية،

لم يشتمل على مقابل لصالح دفع إلى مزودين ثانويين (كما تم تعريفهم أعلاه)، لم يقل في المعدل

عن 2 مليون ش. ج. في السنة.

4.1.2. مدير تكامل (مدير المشروع من قبل المزود)

4.1.2.1. صاحب تجربة خلال السنوات الـ 10 التي سبقت الموعد الأخير لتقديم العرض في إدارة

مشروع أو مشاريع، بحيث أن كل مشروع اشتمل على ما لا يقل عن المركبات التالية:

4.1.2.1.1. مشروع واحد الذي استمر لمدة لا تقل عن 24 شهرًا أو مشروعان اثنان اللذان كل واحد منهما استمر

لمدة لا تقل عن 12 شهرًا.

4.1.2.1.2. على الأقل مشروع واحد اشتمل على تعزيز وتطبيق خارطة هيكلية فُطرية أو محلية (غير مفصلة) أو

شاملة.

4.1.2.1.3. تنسيق وواجهة مع ما لا يقل عن ثلاث جهات، التي على الأقل واحدة منها هي "هيئة عمومية" (كما

تم تعريفها في هذه المناقصة).

4.1.2.2. صاحب لقب أول من مؤسسة أكاديمية معترف بها من قبل مجلس التعليم العالي أو لقب أكاديمي

أول من خارج البلاد المعترف به من قبل قسم تقييم الألقاب الأكاديمية من خارج البلاد في

وزارة التربية والتعليم.

4.2. شروط حد أدنى إدارية:

4.2.1. طالما انطبق على مقدم العرض واجب التسجيل، حسب القانون، في إسرائيل، فيتعين عليه أن يكون مسجلاً حسب القانون.

4.2.2. يدير مقدم العرض دفاتر الحسابات والسجلات التي يتعين عليه إدارتها بموجب أمر ضريبة الدخل [الصيغة الجديدة] و قانون ضريبة القيمة المضافة، لعام - 1975 (يشار إليه فيما يلي بـ: «قانون ضريبة القيمة المضافة»)، أو أنه معفى من إدارتها.

4.2.3. يقدم مقدم العرض التقارير إلى مأمور الضرائب حول مدخولاته ويقدم التقارير إلى المديرية حول الصفقات التي تُفرض عليها الضريبة، بموجب قانون ضريبة القيمة المضافة.

4.2.4. مقدم العرض و«الجهة ذات الصلة»، حسب تعريفها بموجب المادة 2 (ب) من قانون صفقات الهيئات العمومية، لعام - 1976 (يُشار إليه فيما يلي بـ - «قانون صفقات الهيئات العمومية») لم تتم إدانتهام بارتكاب أكثر من مخالفتين بموجب قانون العمال الأجانب، لعام 1991 وقانون الحد الأدنى للأجور، لعام - 1987، أو تمت إدانتها كما ذكر، لكن مضى عام واحد على الأقل على موعد الإدانة الأخيرة وحتى موعد تقديم العرض.

4.2.5. مقدم العرض يستوفي أحكام المادة 9 من قانون مساواة الحقوق لأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، لعام - 1998، أو أنها لا تنطبق عليه، كما ويتصرف بموجب المادة 2 ب1 من قانون صفقات الهيئات العمومية.

4.2.6. في موعد تقديم العروض، غير متعلق ضد مقدم العرض ملاحظة بخصوص وجود شكوك فعلية بخصوص مواصلة كون مقدم العرض كـ «مشروع مستمر»، أو أي ملاحظة مشابهة التي تثير الشك بخصوص قدرة مقدم العرض على مواصلة كونه كـ «مشروع مستمر».

4.2.7. كفالة عرض - يرفق مقدم العرض مع عرضه كفالة غير مشروطة، قابلة للمصادرة ولا.

5. الشروط المذكورة أعلاه هي عبارة عن شروط حد أدنى تراكمية حيث لن يتم النظر في عرض خاص بمقدم عرض لن يستوفي أحدها.

لجنة المناقصات التابعة لمكتب رئيس الوزراء لن تنظر في العرض إذا لم يستوف مقدم العرض كافة هذه المتطلبات في الموعد الأخير لتقديم العروض.

6. أسئلة وطلبات للاستيضاحات يجب التوجه إلى المكتب خطياً فقط، حتى التاريخ الموافق 5.2.2024 عند الساعة 14:00 ظهرًا. عبر البريد الإلكتروني الذي عنوانه maayano@pmo.gov.il إلى السيدة معيان إلباهو أو حايون. يتعين على الجهة المتوجهة التأكد من استلام توجهها بأكمله عبر الهاتف رقم: 02-6775645.

أسئلة وتوضيحات الوزارة، بما في ذلك الإعلانات عن التغييرات على مستندات المناقصة، سيتم نشرها على الموقع الخاص بمديرية المشتريات الحكومية التابعة لوزارة المالية على شبكة الانترنت في العنوان:

<https://mr.gov.il/ilgstorefront/he/search/?s=TENDER>

ستشكل هذه الردود والتوضيحات جزءًا لا يتجزأ من مستندات المناقصة.

الوزارة تحتفظ بحق نشر التعديلات والتوضيحات في مستندات المناقصة، حتى إذا لم تكن عائدة إلى أسئلة الاستيضاح التي وردت من مقدمي العروض، وذلك حتى ما قبل الموعد الأخير لتقديم العروض بفترة معقولة. سينشر المكتب هذه التغييرات والتوضيحات على الموقع الإلكتروني، من خلال العنوان المذكور في هذا البند أعلاه، وهي ستشكل كذلك جزءًا لا يتجزأ من

مستندات المناقصة. على مسؤولية مقدمي العروض الاطلاع على منشورات المكتب المتعلقة بهذه المناقصة على الموقع الإلكتروني، كما تقدم ذكره.

7. يجب تقديم العروض للمناقصة، باللغة العبرية فقط، حتى التاريخ الموافق 26.2.2024 حتى الساعة 13:00 ظهرًا، إلى صندوق المناقصات الموجود في مدخل مكتب رئيس الوزراء (الـ «فيلا») في شارع كابلان 3، أورشليم القدس. ينبغي تقديم العروض بمغلفات مغلقة تخلو من كافة العلامات المعروفة لمقدم العرض، بما في ذلك كل إشارة، شعار أو علامة تجارية، ما عدا الإشارة الواضحة إلى اسم ورقم المناقصة، على النحو التالي:

مناقصة رقم 1/24 لتقديم خدمات استشارة، إدارة ومرافقة مهنية لمديرية تطوير خليج حيفا لصالح المجلس الوطني للاقتصاد في مكتب رئيس الوزراء.

العروض التي لن تكون موجودة في صندوق المناقصات حتى الموعد الأخير لتقديم العروض في صندوق المناقصات على النحو الموضح في جدول التواريخ لن تُنظر من قبل لجنة المناقصات التابعة لصاحب الدعوة. يوضح أنه لا يجوز إرسال العروض عبر البريد.

في حال وجود تناقض بين المذكور في هذا الإعلان وبين مستندات المناقصة، يغلب المذكور في مستندات المناقصة.
«المناقصة منشورة في الصحف الصادرة باللغة العبرية أيضًا وتُعتبر الصيغة المنشورة باللغة العبرية هي الصيغة الحاسمة».